الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

الجمعية العامة

A/CONF.165/PC.3/L.3/Add.6
15 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)
الدورة الثالثة
نيويورك
٥-١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦
البند ٤ من جدول الأعمال

# نتائج المؤتمر: مشروع بيان المبادئ والتعهدات وخطة العمل العالمية

## جيم - التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر (الفقرات ٧٦ الى ٩٩)

## (الجزء الرابع (خطة العمل العالمية: استراتيجيات للتنفيذ) من مشروع جدول أعمال الموئل)

نص مقدم من الفريق العامل الثاني على أساس المفاوضات التي أجريت بشأن الوثيقة A/CONF.165/PC.3/4



150296 150296 96-03526

## جيم - تنمية المستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر

### ١ - مقدمة

٧٦ - إن سرعة التحول الحضري، وتركز سكان الحضر في المدن الكبيرة، وامتداد المدن الى مناطق جغرافية أوسع، وسرعة نمو المدن الضخمة، هي من بين أهم التحولات في المستوطنات البشرية. وبحلول سنة ٢٠٠٠، سيعيش أكثر من نصف سكان العالم في المناطق الحضرية، وسيكون ٤٠ في المائة تقريبا من هؤلاء السكان من الأطفال. وستؤثر المناطق الحضرية تأثيرا قويا على عالم القرن الحادي والعشرين، وسيتزايد الاعتماد المتبادل بين سكان الحضر والريف من أجل رفاههم الاقتصادي والاجتماعي. ومن بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على هذه العملية نمو السكان، والهجرة الطوعية والقسرية، وفرص العمل الحقيقية والمتصورة، والتوقعات الثقافية، وتغير أنماط الاستهلاك والإنتاج، وأوجه التفاوت والتباين الخطيرة بين المناطق.

٧٧ - ولن تتحقق استدامة البيئة العالمية والحياة البشرية، ضمن جملة أمور، ما لم تتمتع المستوطنات البشرية في المناطق الحضرية والريفية على السواء بالنشاط الاقتصادي والحيوية الاجتماعية والسلامة البيئية، وذلك مع الاحترام الكامل للتراث والتنوع في المجالات الثقافية والدينية والطبيعية. فالمستوطنات البشرية تنطوي على احتمالات واعدة للتنمية البشرية ولحماية الموارد الطبيعية في العالم من خلال قدرتها على دعم أعداد كبيرة من البشر في الوقت الذي تحد فيه مما يتركونه من أثر على البيئة الطبيعية. ومع ذلك، تشهد مدن عديدة أنماطا ضارة من النمو، والانتاج والاستهلاك، واستخدام الأراضي، والتنقل، وتدهور هيكلها العمراني. وكثيرا ما تترادف هذه المشاكل مع تلوث التربة والهواء والمياه، وإهدار الموارد، وتدمير الموارد الطبيعية. كما أن بعض المستوطنات البشرية تكون عرضة لموارد محدودة من إمدادات المياه والمرافق الصحية والصرف الصحي، والاعتماد على مصادر سامة وغير متجددة للوقود، وفقدان التنوع الاحيائي بصورة يتعذر معها استعادته. وكثير من هذه الاتجاهات تتفاقم أو تتسارع وتيرتها من جراء ارتفاع معدلات نمو السكان وضخامة حجم الهجرة من الريف الى الحضر. [والعوامل الديمغرافية، التي تقترن بالفقر وانعدام إمكانية الوصول الى الموارد [[في بعض المناطق]]، والإفراط في الاستهلاك وأنماط الانتاج التي تتسم بإهدار الموارد في مناطق أخرى/أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة، ولا سيما في البلدان الصناعية، تسبب أو تفاقم مشاكل التدهور البيئي واستنفاد الموارد، مما يعرقل التنمية المستدامة.] ولذلك، فإن قيام عالم متحضر بدرجة كبيرة إنما يعني أن التنمية المستدامة ستعتمد بدرجة كبيرة جدا على قدرة المناطق الحضرية والمتروبولية على إدارة أنماط الانتاج والاستهلاك، وما يتطلبه الحفاظ على البيئة من نظم النقل والتخلص من النفايات.

٧٧ مكررا - ويمكن أن يكون المستوى البلدي من الحكومة شريكا فعالا في جعل المستوطنات البشرية قابلة للحياة ومنصفة ومستدامة، حيث أن مستواه الإداري هو أقرب المستويات الى الناس. ويجب أن تعترف

الحكومات بالدور الجوهري للسلطات المحلية في توفير الخدمات، وتمكين الناس لكفالة التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والحماية البيئية لمجتمعاتهم المحلية، وكذلك دور التعاون الدولي فيما بين السلطات المحلية. ويمكن أن تقوم السلطات المحلية ببناء وتشغيل الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والإشراف على عمليات التخطيط، ووضع سياسات بيئية محلية، والمساعدة في تنفيذ السياسات البيئية على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وهي تؤدي دورا حيويا في توعية وتعبئة الناس والاستجابة لمطالبهم من أجل تعزيز التنمية المستدامة. [ويؤكد جدول أعمال القرن ٢١، على ضرورة أن تعمل السلطات المحلية بالتعاون مع المنظمات والجماعات الرئيسية وأصحاب المصلحة في مجتمعاتهم المحلية من أجل تشجيع وتنفيذ استراتيجيات فعالة للتنمية المستدامة.]

[٧٧ ثالثا - ونظرا لضخامة حجم التحديات التي تفرضها المستوطنات البشرية، فإن المجتمع لا بد وأن يقدر ما لدى كل شخص من حكمة ومعرفة ومهارات، وأن يستفيد منها. وتتطلب التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية قيام أصحاب المصلحة بإجراءات تعاونية وتكميلية. والنسبة الملائمة للمشاركة من جانب أصحاب المصلحة قد تختلف من حالة الى أخرى، حيث يتوقف ذلك على من الذي يتولى المسؤولية عن الموضوع قيد البحث، أو من الذي يتأثر به. وكقاعدة عامة، يشمل أصحاب المصلحة النساء والرجال من جميع الأعمار، والحكومات على مستوى ملائم، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المحلي، ودوائر رجال الأعمال، والعمال، والمنظمات البيئية].

٧٧ رابعا - اتفق المجتمع الدولي، في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، على مجموعة من الأهداف والإجراءات الرامية الى تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وقد طور الفصل السابع من جدول أعمال القرن ٢١ مفهوم "نهج التمكين" في قطاع المستوطنات البشرية. حيث تقوم شراكة فيما بين القطاعين العام والخاص وقطاع المجتمع المحلي تسعى الى تحسين النوعية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمستوطنات البشرية، وبيئة معيشة وعمل جميع الناس، ولا سيما فقراء الحضر والريف. وجرى التركيز بصفة خاصة على المشاركة في عملية صنع القرار من جانب جماعات المجتمع المحلي، والمرأة، والسكان الأصليين، والمسنين، والمعوقين.

٧٨ - وفي عملية التحضر، تستلزم سياسات وبرامج التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في كل من المناطق الريفية والمناطق الحضرية مؤسسات حكومية دون وطنية قوية تعمل بالمشاركة مع جميع أصحاب المصلحة في ذلك. وما زالت هذه المؤسسات ضعيفة في العديد من البلدان، ويهدد تزايد مشاكل النزعات الإقليمية السياسية والصراع الإثني فعاليتها. وتستلزم جميع هذه الاهتمامات والمطالب نهجا إقليميا وشاملا لعدة قطاعات لتخطيط المستوطنات البشرية يشدد على الروابط بين الريف والحضر ويعامل القرى والمدن كطرفي سلسلة متواصلة من المستوطنات البشرية في نظام إيكولوجي مشترك.

٧٩ - وتتزايد إقامة المدن لشبكات من الروابط تتجاوز حدودها [ينبغي أن تنظر التنمية الحضرية المستدامة في قدرة تحمل كامل النظام الإيكولوجي الذي يدعم هذه التنمية، بما في ذلك تخفيف الآثار

البيئية المعاكسة التي تحدث خارج المناطق الحضرية]. ويؤدي التخلص غير الآمن من النفايات إلى انحطاط البيئة الطبيعية: تتأثر بذلك طبقات المياه الجوفية، والمناطق الساحلية، وموارد المحيطات، والأراضي الرطبة، والموائل الطبيعية، والأحراج، والنظم الإيكولوجية الهشة الأخرى ومواطن السكان الأصليين أيضا. [[لا] ينبغي أن يمارس أطراف الاتفاقات الدولية ذات الصلة التجارة في النفايات والمواد الخطرة/وفقا لهذه الاتفاقات]. ويؤدي التحضر السريع في المناطق الساحلية إلى سرعة تدهور النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية.

٨٠ - ويمثل تنوع أنماط المستوطنات البشرية عاملا رئيسيا في إنشاء مجتمعات مستدامة عادلة. ويجب تحسين ظروف المعيشة والعمل في جميع المستوطنات البشرية، بما في ذلك المراكز الحضرية الإقليمية، ومراكز الخدمات الريفية، والقرى الصغيرة، والمجتمعات الريفية، ومدن وقرى الأسواق، مع التركيز بصورة خاصة على المآوى، والهياكل الأساسية الاجتماعية والعمرانية والخدمات. وتتطلب صيانة وتنمية المستوطنات الريفية أنشطة زراعية وحرجية مستدامة وتكنولوجيات زراعية محسنة، والتنويع الاقتصادي وزيادة فرص العمل التي يخلقها تشجيع الاستثمار المستدام بيئيا والمناسب في الصناعة وأنشطة الإنتاج الاقتصادي والخدمات ذات الصلة.

٨٠ مكررا - وينبغي أن تشكل الحكومات، لا سيما على مستوى البلديات، شراكة مع المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمواطنين، لغرض ضمان التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي وحماية البيئة للمجتمعات المحلية. وينبغي أن تشمل هذه الجهود، بما يتسق مع الاحتياجات والظروف المحلية، تحسين إدارة المستوطنات البشرية، وتشجيع التنمية المستدامة للمدن الوسيطة التي تخلق فرص العمل للعمال الريفيين غير العاملين وتوفر هياكل أساسية بيئية.

٨١ - والتعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين المدن، مسألة ضرورية وتعود بالنفع المتبادل على تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأهم المسائل، مثل تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك؛ وكفاءة الطاقة؛ والموارد المستدامة؛ وإدارة استخدام الأراضي؛ [والقضاء على الفقر؛ والسكان والصحة؛ وإمدادات المياه؛ والمرافق الصحية وإدارة النفايات؛ ومنع الكوارث وتخفيفها والتأهب لها وإدارتها؛ والتراث الثقافي والتاريخي، والحماية البيئية؛ والصناعة؛ والهياكل الأساسية؛ والخدمات الأساسية مثل مرافق الصحة والتعليم، وذلك حسب سياق واحتياجات المدن والبلدات والقرى في كل بلد وإقليم. ويتيح الموئل الثاني فرصة التركيز على أثر الأنماط الراهنة لتنمية المستوطنات البشرية بالنسبة لقدرتنا على تحقيق الأهداف التي حددت في مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت مؤخرا. ويمثل إيلاء اهتمام وثيق بالاتجاهات في التنمية الحضرية مسألة جوهرية لبقاء التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في المناطق الريفية والحضرية على السواء.

## ٢ - الاستخدام المستدام للأراضي

٨٢ - الأراضي ذات أهمية جوهرية لتوفير الغذاء والمياه والطاقة للعديد من نظم المعيشة؛ وهي حاسمة للنشاط البشري. وفي مناطق ريفية تتنامى بسرعة، تتزايد صعوبة الحصول على الأراضي من جراء التنافس المحتمل عليها لتلبية متطلبات الإسكان والصناعة والتجارة والهياكل الأساسية والنقل والزراعة والحاجة إلى الأماكن الطلق والمناطق الخضراء، وحماية النظم الإيكولوجية الهشة. ويحول ارتفاع تكاليف أراضي الحضر وعوامل أخرى دون اكتساب الفقراء وغيرهم من الجماعات المستضعفة والمحرومة القدرة على الحصول على أراض صالحة، لا يشكل موقعها مخاطر اقتصادية أو بيئية أو صحية لمن يقيمون فيها بسبب قربها من المرافق الصناعية أو تعرضها للكوارث الطبيعية. ويمثل تنسيق تنمية المناطق الحضرية مع البيئة الطبيعية والنظام العام للمستوطنات أحد المهام الأساسية التي سيضطلع بها لتحقيق عالم متحضر مستدام.

ولا تشمل الأدوات اللازمة لتحقيق تنمية أكثر توازنا عمرانيا اتخاذ سياسات حضارية وإقليمية محددة، وتدابير قانونية واقتصادية ومالية وثقافية وغيرها فحسب، بل وانتهاج طرق ابتكارية للتخطيط والتصميم الحضري وتنمية الحضر، وتجديده وإدارته. ويلزم تكامل السياسات والمشاكل الوطنية ودون الوطنية والمحلية. [من الجوهري اتباع مبدأ/نهج التحوط واستخدام تقدير الأثر البيئي والاجتماعي].

[٨٢ مكررا - ويرتبط استخدام الأراضي ارتباطا وثيقا بإدارة الموارد المائية نظرا للحاجة الحاسمة إلى حماية طبقات المياه الجوفية وموارد المياه العذبة الأخرى من الآثار الضارة الناجمة عن المستوطنات البشرية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتوجيه الأنشطة التي يحتمل أن تكون خطرة بعيدا عن المناطق الهشة. وينبغي حماية المحيطات من المصادر البرية للتلوث، حيثما يلزم ذلك].

٨٣ - تستخدم الكثير من المدن الأراضي المحيطة بها لأغراض ذات صلة حضرية بطريقة فيها تبديد في حين قد لا تكون الأراضي والهياكل الأساسية الموجودة المجهزة بخدمات مطورة أو مستخدمة على نحو كاف. وبغية تفادي نمو المستوطنات البشرية على نحو غير متوازن وغير صحي وغير مستدام، من الضروري تشجيع أنماط استخدام الأراضي التي تقلل من احتياجات النقل إلى أدنى حد ممكن، وتقتصد في استخدام الطاقة وتحمي المساحات الطلق والخضراء. وتكتسي المبادئ التوجيهية للكثافة الحضرية الملائمة والاستخدام المختلط للأراضي أهمية أساسية بالنسبة للتنمية الحضرية. ويجب اعادة النظر بتعمق في السياسات والخطط الانمائية الوطنية ودون الوطنية والمحلية لكفالة استخدام الأراضي على النحو الأمثل والتنمية الاقتصادية الأفضل توازنا من الناحية الجغرافية، بما في ذلك حماية الأراضي الزراعية التي لا غنى عنها؛ والأراضي التي تبقي التنوع البيولوجي، وجودة المياه وإعادة تغذية المياه الجوفية؛ والمناطق الهشة، بما فيها المناطق الساحلية، ومناطق حساسة أخرى تحتاج إلى حماية.

٨٣ مكررا - والمساحات الخضراء والغطاء النباتي في المناطق الحضرية وشبه الحضرية ذات أهمية جوهرية للتوازن البيولوجي والهيدرولوجي والتنمية الاقتصادية. وتؤدي النباتات إلى ايجاد مستوطنات بشرية

طبيعية وتتيح امتصاصا أفضل لمياه الأمطار بوسائل طبيعية، مما يعني تحقيق وفورات في إدارة المياه. كما تؤدي المناطق الخضراء والنباتات دورا هاما من حيث تخفيض تلوث الهواء وتهيئة ظروف مناخية أصلح، مما يحسن البيئة المعيشية في المدن. وينبغي ادماج الأنشطة الزراعية الصحية والسليمة بيئيا وتوفير الأراضي المشتركة في تخطيط المناطق الحضرية وشبه الحضرية.

الاجراءات

٨٤ - ينبغي أن تقوم الحكومات على المستويات المناسبة، بما في ذلك السلطات المحلية وغيرها من أصحاب المصالح، بدعم من المؤسسات الدولية والاقليمية ذات الصلة، بمساندة جهود المستوطنات البشرية الرامية إلى التخطيط ووضع أنماط حضرية مستدامة لاستخدام الأراضي، ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي:

(أ) أن تستحدث، حسب الاقتضاء، أطر قانونية لتيسير وضع وتنفيذ خطط وسياسات عامة، على الصعد الوطنية ودون الوطنية والمحلية، للتنمية الحضرية المستدامة وإعادة التأهيل والانتفاع بالأراضي، والاسكان، وتحسين ادارة النمو الحضري؛

(أ مكررا) تشجيع وضع وتنفيذ خطط دون وطنية ومحلية لاستخدام الأراضي؛

(ب) وتشجيع وجود أسواق كفؤة ويمكن الوصول إليها للأراضي تستجيب للطلب وتلبي الاحتياجات المجتمعية؛

(ج) ووضع، كلما كان ذلك ملائما، حوافز مالية وتدابير لمراقبة استخدام الأراضي، بما في ذلك حلول لتخطيط استخدام الأراضي من أجل استخدام الموارد المحدودة من الأراضي استخداما أكثر ترشيدا واستدامة؛

(د) وتركيز اهتمام اكبر على تلبية متطلبات الاستثمار الرأسمالي للمستوطنات البشرية من خلال استراتيجيات وسياسات تعبئة الموارد التي تسهل زيادة تدفقات الاستثمار الخاص في التنمية الحضرية في المواقع التي تسهم في الأنماط المستدامة لاستخدام الأراضي؛

(هـ) وتشجيع الشراكات فيما بين القطاعات العامة والخاصة والطوعية وأصحاب المصلحة الآخرين في مجال ادارة الموارد من الأراضي لتحقيق تنمية حضرية مستدامة؛

[(هـ مكررا) وتعزيز التخطيط الحضري، ومبادرات الاسكان وتحديد المواقع الصناعية التي لا تشجع تحديد مواقع المرافق الصناعية الخطرة في المناطق السكنية؛]

[(هـ ثالثا) والسعي إلى الوقاية من التلوث الناجم عن المرافق الصناعية أو التقليل إلى أدنى حد ممكن منه والتعرض له، وفي الوقت نفسه تعزيز التخطيط الحضري والاسكان ومبادرات تحديد المواقع الصناعية التي لا تشجع تحديد مواقع المرافق الصناعية الملوثة بشكل غير متناسب في المناطق التي يسكنها الفقراء أو أعضاء الجماعات الأخرى الضعيفة والمحرومة؛]

(و) وتطوير ودعم تنفيذ ممارسات محسنة لادارة الأراضي تعالج بصورة شاملة التنافس على اراضي الحضر لتلبية احتياجات الاسكان والصناعة والتجارة والهياكل الأساسية والنقل والمساحات الخضراء ومناطق الغابات، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى مساحات للأنشطة اليومية مثل الملاعب، والمنتزهات ومناطق الألعاب الرياضية والترفيه والمساحات المناسبة للبستنة والزراعة الحضرية؛

(ز) وتعزيز ادماج تخطيط استخدام الأراضي والنقل لتشجيع أنماط انمائية تحد من الطلب على النقل؛

(ز مكررا) ووضع وتنفيذ خطط متكاملة لادارة المناطق الساحلية لكفالة التنمية السليمة للموارد الساحلية والحفاظ عليها؛

(ح) وتعزيز استخدام الأدوات وتنمية القدرات للرصد الحضري الشفاف والأنشطة المتصلة بتقديم التقارير استنادا الى مؤشرات ملائمة للأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمدن؛

(ط) واضفاء الطابع المؤسسي على نهج قائم على المشاركة للمستوطنات البشرية المستدامة من خلال وضع ودعم استراتيجيات وآليات تشجع الحوار المفتوح والشامل فيما بين جميع أصحاب المصلحة، مع ايلاء اهتمام خاص إلى احتياجات وأولويات النساء والأقليات والأطفال والشباب والمعوقين والمسنين ومن يعيشون في فقر وإبعاد؛

(ي) وتعزيز أفضل الممارسات المجتمعية لادارة الأراضي في المستوطنات البشرية؛

(ك) وتعزيز القدرات في الادارة البيئية المتكاملة.

٨٥ - ولاستحداث إدارة محسنة ومتكاملة للأراضي ودعمها، على الحكومات أن تقوم بما يلي، على المستويات المناسبة، بما في ذلك السلطات المحلية:

(أ) وضع نظم متكاملة للمعلومات المتعلقة بالأراضي ورسم الخرائط؛

[(ب) النظر، عند الاقتضاء، في امكانية انشاء هياكل محلية، كاللجان والمحاكم لانفاذ قوانين وأنظمة إدارة الأراضي لكي تجعل عمليات الانفاذ والاستئناف أكثر كفاءة وفعالية؛]

[(ج) تطوير سوق الأراضي عن طريق وضع إطار قانوني فعال وسليم بيئيا من أجل تعبئة/يتضمن الأراضي التي لها نظم متنوعة للحيازة]؛

[(د) وضع استراتيجيات شاملة وسليمة بيئيا لاستغلال الأراضي، بمشاركة المساهمين].

## ٣ - القضاء على الفقر [، التنمية الاجتماعية] وإيجاد فرص العمل

٨٦ - إن ايجاد مستوطنات بشرية عادلة وقابلة للاستمرار من الناحية الاجتماعية ومستقرة يرتبط ارتباطا وثيقا بتقليل الفقر والقضاء عليه في نهاية الأمر. ويتشاطر المجتمع الدولي شواغل العقد الدولي للقضاء على الفقر وهو يعترف أيضا [بتزايد الفقر على المرأة]. ويتخذ الفقر مظاهر متعددة تشمل التشرد والسكن غير الملائم. ويتطلب القضاء على الفقر مسائل من بينها وضع سياسات اقتصادية كلية سليمة ترمي إلى توفير فرص العمل والحصول على قدم المساواة وبصورة شاملة على الفرص الاقتصادية (والجهود الخاصة لتيسير الوصول إلى المحرومين) والتعليم والتدريب تعزيز العيش المستدام من خلال العمالة المنتجة والعمل بالاختيار الحر، والخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك المرافق الصحية. بيد أنه لا توجد حلول شاملة يمكن تطبيقها. ويجب تمكين الأشخاص الذين يعيشون في ظل الفقر عن طريق المشاركة بالاختيار الحر في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتشمل العناصر الرئيسية الأخرى لاستراتيجية الحد من الفقر وضع سياسة تهدف إلى [تقليل نواحي عدم المساواة، وزيادة الفرص، وإتاحة امكانية الوصول إلى الموارد والدخل؛] وتوفير الحماية الاجتماعية لمن لا يستطيعون إعالة أنفسهم؛ والاعتراف بالاحتياجات والمهارات الخاصة للمرأة؛ وتنمية الموارد البشرية؛ وتحسين الهياكل الأساسية التي يمكن الوصول إليها بما في ذلك مرافق الاتصال؛ و [تحمل مسؤولية وطنية شاملة لتلبية] الاحتياجات الأساسية للجميع.

### الاجراءات

٨٧ - لتشجيع توفير الخدمات [المنصفة] في المستوطنات البشرية، على الحكومات أن تقوم بما يلي، على المستوى المناسب، بما في ذلك السلطات المحلية؛

[(أ) صياغة وتنفيذ سياسات متكاملة لتنمية المستوطنات البشرية تكفل الوصول على قدم المساواة إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الخدمات المتصلة بتوفير الأمن الغذائي؛ والتعليم؛ والعمالة وسبل الرزق؛ والرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك الرعاية والخدمات الصحية الانجابية والجنسية؛ ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية؛ والمأوى المناسب؛ والوصول إلى المساحات الطلق والخضراء؛ والمحافظة

على تلك الخدمات، واعطاء أولوية خاصة لاحتياجات وحقوق النساء والأطفال الذين كثيرا ما يتحملون عبء الفقر؛]

(ب) إعادة توجيه الموارد العامة، عند الاقتضاء، لتشجيع الادارة المجتمعية للخدمات والهياكل الأساسية، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص، والسكان المحليين، بمن في ذلك من يعيشون في ظل الفقر، والنساء والمعوقين والسكان الأصليون وأفراد الفئات المحرومة، في تحديد الاحتياجات من الخدمات العامة وتخطيط الأماكن وتصميم الهياكل الأساسية والأماكن الطلق والخضراء والريفية وتوفيرها وصيانتها.

٨٨ - ولتعزيز التكامل الاجتماعي، يتعين على الحكومات على المستوى المناسب، بما في ذلك السلطات المحلية، تسليما منها بأهمية التبرعات، وبالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والقطاع التعاوني ومؤسسات القطاعين العام والخاص، أن تقوم بما يلي:

(أ) حظر [جميع] الممارسات الحصرية التمييزية المتصلة بالمأوى والعمالة والوصول إلى المرافق الاجتماعية/الثقافية؛

(ب) توفير الفرص والأماكن العمرانية، لتشجيع التفاعل الايجابي بين الفئات ذات الثقافات المتنوعة؛

(ج) اشراك الفئات المهمشة و/أو المحرومة والأفراد في التخطيط وصنع القرارات، وعمليات الرصد والتقييم المتصلة بتنمية المستوطنات البشرية؛

[(د) تشجيع تطوير المناهج الدراسية التي ترمي إلى تهيئة الفهم الواعي والتعاون بين الفئات ذات الثقافات المتنوعة، بالتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة].

٨٩ - يشكل الفقر والبطالة على الصعيدين الريفي والحضري قيدين شديدين على تنمية المستوطنات البشرية. وعملا على مكافحة الفقر، ينبغي للحكومات أن تقوم، على جميع المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية، وبالتشارك مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بما في ذلك منظمات العمال ومنظمات أرباب العمل، بما يلي:

(أ) حفز فرص العمالة المنتجة التي تدر دخلا كافيا لتحقيق مستوى لائق من المعيشة للجميع، مع كفالة المساواة للمرأة في فرص العمالة ومعدلات الأجور والتشجيع على جعل فرص العمالة في مواقع قريبة من المنزل أو في المنزل نفسه، وبخاصة للنساء اللائي يعشن في حالة فقر وللمعوقين؛

(أ مكررا) صيانة حقوق العمال ومصالحهم الأساسية، والحرص، من أجل ذلك، على تعزيز الاحترام للاتفاقات ذات الصلة لمنظمة العمل الدولية؛ وعلى وجه الخصوص، السعي إلى تحقيق الهدف المتمثل في كفالة توفير وظائف جيدة، وتحسين السياسات التي تقلل المخاطر الصحية البيئية، وتزويد القطاع غير النظامي وجميع العمال بمعلومات ميسورة عن كيفية تعزيز السلامة المهنية وتقليل المخاطر الصحية؛

(ب) القيام، حيثما يكون ذلك مناسبا، بتعزيز الاستثمارات والأساليب الكثيفة العمالة والفعالة من حيث التكلفة لتوفير الهياكل الأساسية والخدمات للمستوطنات وإصلاحها وصيانتها؛

(ج) تشجيع التعاقدات والمشتريات التي تيسر، حسب الاقتضاء، إشراك القطاع الخاص المحلي، بما في ذلك الأعمال التجارية الصغيرة وصغار المقاولين، وعند الاقتضاء القطاع غير النظامي والقطاع المجتمعي، في توريد السلع والخدمات العامة الأساسية؛

(ج مكررا) كفالة إمكانية وصول الذين يعيشون في حالة فقر إلى الموارد الانتاجية، بما في ذلك الائتمان، والأراضي، والتعليم والتدريب، والتكنولوجيا، والمعارف والمعلومات، فضلا عن الخدمات العامة، وكفالة مشاركتهم في عملية صنع القرار في بيئة من السياسات العامة والأنظمة تمكنهم من الاستفادة من العمالة والفرص الاقتصادية؛

(د) تعزيز إمكانيات الوصول إلى الائتمان والبدائل المصرفية الابتكارية، وذلك للنساء والذين يعيشون في حالة فقر، بمن فيهم العاملون في القطاع غير النظامي والمشاريع الأسرية والمشاريع الصغيرة؛

(هـ) تشجيع وتعزيز المؤسسات الانتاجية، بما في ذلك المؤسسات البالغة الصغر ومؤسسات القطاع الخاص والتعاوني الصغيرة، وزيادة الفرص السوقية وفرص العمالة والتدريب للنساء والرجال والشباب، بمن فيهم المعوقون، والقيام حيثما يكون ذلك مناسبا بتعزيز الصلات بين القطاعين غير النظامي والنظامي؛

(هـ مكررا) القيام، حيثما يكون ذلك مناسبا، بتعزيز إمكانية الحصول في الوقت المناسب على التعليم والتدريب المهني، وذلك للمتعطلين عن العمل، وبخاصة الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر؛

(و) إنشاء وتعزيز البرامج التي ترمي إلى تحسين مهارات إدارة المشاريع لدى المنظمات المجتمعية وغير الحكومية، بما في ذلك منظمات الشباب، على الصعيدين المجتمعي والمحلي، بما في ذلك تقييم الاحتياجات، وتحديد المشاريع وتصميمها، والإدارة المالية، وتنفيذ المشاريع وتقييم الأثر المحقق، والرصد والتقييم؛

(ز) التشجيع على إنشاء المنظمات المجتمعية والمنظمات الطوعية الخاصة وغيرها من المنظمات غير الحكومية التي تساهم في البحوث الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر؛

(ح) زيادة معرفة الجمهور بفرص العمل المتاحة، عن طريق وسائط الإعلام الجماهيري.

٩٠ - عملا على تعزيز تخطيط المستوطنات البشرية وإدارتها على نحو يراعي نوع الجنس، ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية، وبالتشارك مع التنظيمات النسائية وغيرها من أصحاب المصلحة، بما يلي:

(أ) اعتماد قوانين محلية ومعايير وقواعد ووضع مبادئ توجيهية للتخطيط، حيثما يكون ذلك مناسبا، تأخذ في الاعتبار احتياجات وأوضاع النساء والرجال، والبنات والصبيان، فيما يتصل بعمليات التخطيط والتطوير وصنع القرار المتعلقة بالمستوطنات البشرية، وفي توفير الخدمات الأساسية وتيسير الوصول إليها، بما في ذلك المرافق العامة للنقل والصحة والتعليم؛

(أ مكررا) الحرص في عملية التخطيط على مراعاة أن النساء كثيرا ما يكن منخرطات في القطاع غير النظامي ويستخدمن منازلهن لمزاولة الأنشطة التجارية أو السوقية؛

(ب) تعزيز الهياكل التمثيلية، مع كفالة المشاركة [والفرص المتكافئة] التامة للمرأة؛

(ج) وضع مبادئ توجيهية في مجال السياسات وبرامج تشجع وتتابع بنشاط إشراك التنظيمات النسائية في جميع جوانب التنمية المجتمعية المتصلة بالهياكل الأساسية البيئية وتوفير الخدمات الحضرية الأساسية وتشجيع التعاونيات الخاصة بالمرأة، فضلا عن تشجيع عضويتها في التعاونيات الأخرى؛

(ج مكررا) الإقرار بأن النساء، بصفتهن المسؤولات الأساسيات عن توفير الرعاية الأسرية، يقضين حصة أكبر من الوقت في المنزل وفي المجتمع المحلي [ومن ثم فإنهن لكونهن خبيرات ببيوتهن ومجتمعاتهن المحلية، ينبغي أن يشاركن على نحو تام ومتكافئ في جميع جوانب التنمية المجتمعية، خصوصا فيما يتعلق بالهياكل الأساسية البيئية والخدمات الأساسية]؛

(ج ثالثا) تعزيز السياسات الاقتصادية التي تؤثر تأثيرا إيجابيا على عمالة المرأة ودخلها في كلا القطاعين النظامي وغير النظامي واتخاذ ترتيبات محددة لمعالجة بطالة المرأة، وبخاصة بطالتها الطويلة الأمد؛

(د) إزالة الحواجز القانونية والعرفية، أينما وجدت، من أمام إمكانية حصول المرأة بصورة متكافئة على الأراضي والتمويل وتمكنها منهما؛

(هـ) تعزيز إمكانية وصول البنات والنساء على نحو متكافئ إلى جميع مستويات التعليم؛

(هـ مكررا) إنشاء برامج لمعالجة الفقر الشديد المنتشر بين النساء الريفيات، مع التركيز على حاجتهن إلى المأوى والعمالة الملائمين؛

(و) توليد ونشر بيانات مصنفة، مع كفالة أن يكون جمع هذه الإحصاءات وتبويبها وتحليلها وعرضها مصنفا حسب السن والجنس؛ وإنشاء آليات للرصد في الهياكل الحكومية، وإدراج النتائج في السياسات الرئيسية للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛

[(و مكررا) زيادة الوعي المجتمعي بالقضايا التي تجابه عديمات المأوى واللاجئات، وبخاصة القضايا المتصلة بالاعتداء البدني والجنسي، وتصميم استجابات مجتمعية ملائمة؛]

[(ز) كفالة التساوي في إمكانية الحصول على السكن والأراضي والخدمات العامة في المناطق الحضرية والريفية تمشيا مع الاتفاقية الدولية لمنع جميع أشكال التمييز ضد المرأة.]

[٩٠ (مكررا) عملا على إبراز كامل إمكانيات الشباب وإعدادهم لتولي دور مسؤول في تنمية المستوطنات البشرية، ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية، وبالتشارك مع القطاع الخاص ومنظمات الشباب غير الحكومية وغيرها من المنظمات غير الحكومية وكذلك المنظمات المجتمعية، بما يلي:

[(أ) إدراج اهتمامات الشباب في جميع السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع الوطنية ودون الوطنية والمحلية ذات الصلة؛

[(أ مكررا) تمكين الشباب عن طريق تدعيم قدرتهم على أداء دور نشط وخلاق في بناء المجتمعات المحلية المستدامة والإقرار بقيمة قدرتهم تلك؛

[(ب) توفير إمكانية الحصول على نحو متكافئ على التعليم الأساسي، مع إيلاء اهتمام خاص للفقراء والشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية، ومعالجة القيود التي يوجدها بعد المسافة ونقص المرافق التعليمية والحواجز الاجتماعية أو الاقتصادية؛

[(ج) اتخاذ إجراءات خاصة لتقليل معدلات ترك الدراسة في جميع المراحل التعليمية عن طريق زيادة درجة الملاءمة والنوعية في التعليم، ولتيسير وصول تاركي الدراسة إلى سبل الرزق المستدامة؛

[(د) تشجيع حملات التوعية وغيرها من التدابير التي ينظمها وينفذها الشباب وتستهدف تعزيز تفهم الشباب للتراث التاريخي والطبيعي والثقافي وزيادة وعيهم بالقيم البيئية والآثار البيئية المترتبة على اختياراتهم الاستهلاكية والسلوكية، وبخاصة ما يتصل منها بالتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.]

[٩٠ (ثالثا) عملا على تعزيز مراعاة ظروف المعوقين في تخطيط المستوطنات البشرية وإدارتها، ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية، بما يلي:

[(أ) العمل على اعتماد قوانين وقوانين محلية ومعايير وقواعد ووضع مبادئ توجيهية للتخطيط وبرامج تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للمعوقين، بمن فيهم المصابون بأمراض مزمنة، وفي جميع أعمال التخطيط والتطوير وصنع القرار المتصلة بالمستوطنات البشرية؛

[(ب) تعزيز الهياكل التمثيلية، مع كفالة توفير فرص المشاركة التامة والمتكافئة للمعوقين؛

[(ج) تعزيز إمكانية وصول المعوقين على نحو متكافئ إلى جميع مستويات التعليم؛

[(د) توليد ونشر بيانات مصنفة، مع كفالة أن يكون جمع تلك الإحصاءات وتبويبها وتحليلها وعرضها مرتبا حسب السن والجنس وحالة العمل؛ وإنشاء آليات للرصد في الهياكل الحكومية وإدماج النتائج في السياسات الرئيسية للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛

[(هـ) الإقرار بأن المعوقين خبراء باحتياجاتهم المنزلية والمجتمعية الخاصة وأنه ينبغي أن يكونوا صانعي القرار والمصممين والمنفذين لوسائل تلبية هذه الاحتياجات؛

[(و) تعزيز الوعي المجتمعي بقضايا الرعاية الصحية التي تجابه المعوقين، مثل الإيذاء البدني والجنسي وإساءة استعمال المواد، وتصميم استجابات مجتمعية ملائمة؛

[(ز) وضع سياسات ومبادئ توجيهية وتوفير خدمات تمكن المعوقين من أن تكون مقار سكنهم في المجتمعات المحلية؛

[(ح) وضع وتنفيذ برامج تمكن المعوقين من الحصول على فرصة متكافئة لتحقيق دخل كاف للحفاظ على مستوى لائق للمعيشة؛

[(ط) أن تراعي في عملية التخطيط أن المعوقين كثيرا ما يكونون منخرطين في القطاع غير النظامي وأنهم يستعملون منازلهم في مزاولة الأنشطة التجارية أو السوقية.]

٩١ - عملا على منع العنف والجريمة وتقليلهما، خصوصا على المستويات المحلية، ينبغي للحكومات أن تقوم، بالتشارك مع جميع أصحاب المصلحة، بما يلي:

(أ) تصميم وإنشاء وصيانة مستوطنات بشرية صالحة للمعيشة تشجع على اتخاذ الأماكن العامة مراكز للحياة المجتمعية حتى لا تصبح مواقع للنشاط الإجرامي؛

[(أ مكررا) ضمان التعليم الأساسي للجميع.]

[(أ ثالثا) مساعدة أنشطة منع الجريمة عن طريق التنمية الاجتماعية وذلك بإيجاد سبل مساعدة المجتمعات المحلية على التصدي للعوامل الأساسية التي تقوض سلامة المجتمع المحلي وتؤدي إلى الجريمة، بما في ذلك التصدي للفقر ومعالجة عدم المساواة بوصفهما العنصران الأساسيان لنهج التنمية الاجتماعية؛]

(ب) تشجيع الشباب والأطفال، وبخاصة أطفال الشوارع، على أن يصبحوا من أصحاب المصلحة في نجاح مستقبلهم هم أنفسهم ومستقبل مجتمعاتهم المحلية، وذلك عن طريق الأنشطة التعليمية والترويحية والتدريب على العمل وإسداء المشورة، التي يمكن أن تجتذب الاستثمارات من القطاع الخاص والتأييد من المنظمات غير المستهدفة للربح؛

(ب مكررا) تعزيز سلامة المرأة في المجتمعات المحلية عن طريق ترويج المنظور المراعي لنوع الجنس في سياسات وبرامج منع الجريمة عن طريق زيادة معرفة المسؤولين عن تنفيذ هذه السياسات ودرجة تفهمهم لمسببات ممارسة العنف ضد المرأة وعواقبها وآلياتها؛

(ج) إنشاء برامج ترمي إلى تحسين مهارات القيادات المحلية في مجالات التيسير الاجتماعي وحل المنازعات والتدخل فيها؛

(د) القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز الأمن الشخصي وتقليل الخوف عن طريق تحسين خدمات الشرطة، وجعلها مسؤولة بدرجة أكبر أمام المجتمعات المحلية التي تخدمها، والقيام كلما كان ذلك ملائما بصياغة تدابير ونظم مجتمعية مشروعة لمنع الجريمة؛

(هـ) توفير نظم محلية للعدالة يسهل الوصول إليها وتكون ميسورة ماليا ومحايدة ومتسمة بالسرعة والإنسانية، وذلك عن طريق جملة أمور منها القيام حيثما يكون ذلك ملائما بتيسير وتعزيز المؤسسات والإجراءات التقليدية القائمة لحل الخلافات والمنازعات؛

(هـ مكررا) التشجيع على إنشاء برامج ومشاريع تقوم على أساس المشاركة الطوعية، وبخاصة مشاركة الأطفال والشباب وكبار السن، لمنع العنف، بما في ذلك العنف المنزلي، والجريمة؛

(هـ ثالثا) اتخاذ إجراءات متضافرة وعاجلة لإزالة الشبكات الدولية والوطنية للاتجار بالجنس.

٩٢ - ولحماية الفئات الضعيفة والمحرومين، يتعين على الحكومات على المستويات المناسبة، وبالشراكة مع جميع المساهمين، القيام بما يلي:

(أ) اعتماد سياسات وبرامج بيئية واجتماعية واقتصادية تتسم بالشفافية وبمراعاة الفوارق بين الجنسين في المناطق التي يسودها البؤس والمناطق التي تتسم بالاستبعاد الاجتماعي؛

(ب) تيسير مشاركة المنظمات المحلية، بما في ذلك مجالس المسنين والمجموعات النسائية والحركات الشعبية ومجموعات الشباب والأطفال ومنظمات المعوقين وغير ذلك من المنظمات القائمة في المجتمع المحلي، في عمليات صنع القرارات المتعلقة ببرامج الرفاه؛

(ج) دعم وإقامة شراكات عملية مع مبادرات الرفاه الاجتماعي والتنمية المجتمعية؛

(د) تحسين تخطيط وتصميم المستوطنات البشرية لتستجيب لاحتياجات الفئات الضعيفة والمحرومين، وخاصة المعوقين.

[٣ مكررا - السكان والتنمية المستدامة

[٩٢ مكررا - إن نوعية الحياة والأنشطة التي تجري داخل المستوطنات البشرية ترتبط ارتباطا وثيقا مع الديناميات السكانية كالنمو وهيكل السكان وتوزيعهم. وينبغي أن يجري النظر في تحركات السكان داخل البلدان وبينها، بما في ذلك النمو المطرد للغاية للمدن، والتوزيع الإقليمي غير المتساوي للسكان، لضمان استدامة المستوطنات البشرية. ولمعالجة القضايا السكانية التي تؤثر في المستوطنات البشرية وإدماج الشواغل الديمغرافية إدماجا تاما في سياسات المستوطنات البشرية، على الحكومات، على جميع المستويات المناسبة، القيام بما يلي:

[(أ) كفالة معالجة العوامل السكانية بشكل مناسب ضمن إطار عمليات صنع القرارات، وخاصة القرارات التي تتناول التخطيط الحضري/الريفي أو الإدارة أو الهياكل الأساسية أو توفير الخدمات الأساسية أو غير ذلك من السياسات ذات الصلة؛

[(ب) إنشاء قواعد للبيانات أو تعزيزها إن وجدت وجمع البيانات وتحليلها لتوفير معلومات خط الأساس التي يمكن استخدامها للتخطيط على نحو أفضل للنمو السكاني في المدن والبلدات والقرى، عند الاقتضاء؛

[(ج) زيادة الوعي والمعرفة والفهم لأثر السكان على تنمية المستوطنات البشرية على جميع مستويات المجتمع من خلال الحملات الإعلامية والتعليم وجهود الاتصال بشأن الصحة، وتنظيم الأسرة فضلا عن أنماط الاستهلاك والإنتاج التي تتفق مع التنمية المستدامة.]

## ٤ - المستوطنات البشرية المستدامة بيئيا [، الملائمة للعيش] والصحية

٩٣ - [تعتمد المستوطنات البشرية المستدامة على تهيئة بيئة أفضل لصحة الإنسان ورفاهه تسهم في تحسين الأحوال المعيشية للناس وتقليل الفروق في نوعية عيشهم. وللناس الحق في حياة صحية ومنتجة؛ وعلاوة على ذلك، فإن الصحة يمكن أيضا أن تسهم بقدر أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.]

(بديـــل)

[ألف - إن تهيئة بيئة أفضل لصحة الإنسان ورفاهه أمر أساسي للمستوطنات البشرية المستدامة. فالناس لهم الحق في حياة صحية ومنتجة في انسجام مع الطبيعة. كما أن الناس الذين يتمتعون بصحة محسَّنة يمكن أن يسهموا بقدر أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.]

وتعتمد صحة السكان على الأقل على السيطرة على المسببات البيئية لتردي الوضع الصحي بقدر توقفها على الاستجابات السريرية للأمراض. ويُعد رفاه الطفل أحد المؤشرات الموثوقة بوجه خاص للبيئة الصحية الحضرية. فالإجراءات التي تعمل على الحيلولة دون حدوث الأمراض هي على نفس القدر من الأهمية كتوافر المعالجة والرعاية الطبية المناسبة، وعليه كان من الضروري اعتماد نهج شامل للأوضاع الصحية حيث توضع الوقاية والرعاية ضمن إطار السياسات البيئية مُعانة بنظم الإدارة وخطط العمل الفعالة التي تندرج فيها الغايات التي توضح الاحتياجات والقدرات المحلية. [كما أن التعليم للجميع شرط أساسي لتمكين النساء والرجال والشباب والمسنين من تحقيق مكاسب من الممارسات المحسَّنة والاستفادة من الهياكل الأساسية والخدمات الصحية المناسبة والمطالبة بها.

٩٤ - تؤثر المشكلات الصحية المتصلة بالافتقار إلى تيسر الحصول على مياه الشرب النظيفة والمرافق الصحية والإدارة غير الملائمة للنفايات، والخدمات السيئة للصرف والخدمات الصحية غير الفعالة، تؤثر تأثيرا كبيرا على إنتاجية ونوعية حياة الملايين من البشر، كما تؤدي إلى توتر اجتماعي وعدم مساواة وزيادة في عـُرضة الناس لتأثيرات الكوارث. [وقد يكون لتدهور البيئة أثر غير تناسبي على الأطفال وذوي الدخل المنخفض والسكان الأصليين بسبب عادات غذائية معينة والأحوال المعيشية والمخاطر الوظيفية.] ويتمثل النهج المتكامل لتأمين الهياكل الأساسية السليمة بيئيا في المستوطنات البشرية ولا سيما بالنسبة لفقراء الريف والحضر، في الاستثمارات في تنمية المستوطنات البشرية التي تعزز نوعية الحياة وتزيد من الإنتاجية وتقلل من التأثيرات السلبية على البيئة وتحسن من السلامة العامة للسكان، وتخفف من أعباء الاستثمار في المجال العلاجي والتقليل من حدة الفقر.

[٩٥ - إن كثيرا من المخاطر الصحية المرتبطة بالتلوث ترتفع بوجه خاص في المناطق الحضرية وكذلك في مناطق ذوي الدخل المنخفض بسبب ارتفاع معدلات تركيز الملوثات الناجم عن أمور من بينها الصناعة وحركة السير والأدخنة المنبعثة من أجهزة الطبخ والتدفئة، واشتداد الازدحام وإدارة النفايات الصلبة والسائلة بطريقة غير ملائمة. وقد يكون للأخطار البيئية في المنزل وفي مكان العمل تأثيرات غير متسقة بالنسبة لصحة النساء لأن النساء لهن درجات متفاوتة لقابلية التعرض للتأثيرات السمية لمختلف المواد الكيماوية نظرا لطبيعة المهام التي كثيرا ما تضطلع بها المرأة. وقد تكون للأخطار البيئية في المنزل أيضا آثار غير متسقة على الأطفال.]

٩٥ مكررا - كثير من الملوثات البيئية والملوثات العضوية المستمرة، كالمواد المشعة، تجد طريقها إلى سلسلة الأغذية وفي نهاية المطاف إلى البشر حيث تلحق أضرارا بصحة الأجيال الحالية والمقبلة.

٩٥ ثالثا - كذلك فإن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة والمدمرة [ولا سيما في البلدان الصناعية] تؤدي إلى زيادة المشاكل في إدارة النفايات. ومن الضروري أن تكثف الجهود الرامية إلى تقليل إنتاج النفايات والتخلص منها إلى أدنى حد، وإعادة تدوير واستخدام أكبر قدر ممكن منها، والتخلص مما تبقى منها بطريقة سليمة بيئيا. ويتطلب ذلك إدخال تغييرات على المواقف وأنماط الاستهلاك، وكذلك على تصميم المباني والأحياء المتجاورة فضلا عن إدخال أساليب مبتكرة وفعالة ومستدامة لإدارة النفايات.]

[٩٥ رابعا - هناك تسليم بأن تصميم البيئة المبنية له آثار على رفاه الناس وسلوكهم، ومن ثم، على صحة الناس. ولذلك فإن التصميم الجيد في المساكن الجديدة وفي رفع المستوى والإصلاح أمر هام لتهيئة أحوال معيشية مستدامة. أما استحداث المباني المرتفعة على نطاق واسع فمن الممكن أن يؤثر على المناخ الجزئي تأثيرا ضارا؛ إذ كثيرا ما تكون له آثار منفرة على الحياة الاجتماعية؛ ويقلل من فرص وصول الأطفال إلى الملاعب المأمونة خارج المنازل؛ كما يكون من الصعب صيانة هذا الموئل وتشغيله. ويستلزم استحداث المباني المرتفعة على نطاق واسع إجراء عمليات صيانة ملائمة وتفتيش فني منتظم واتخاذ تدابير اجتماعية للرصد والسلامة.

الإجراءات

٩٦ - لتحسين صحة ورفاه جميع الناس على مدى عمرهم، وبخاصة الذين يعيشون في حالة من الفقر، ينبغي للحكومات على المستويات الملائمة، بما في ذلك السلطات المحلية، وبالشراكة مع الأطراف المؤثرة الأخرى، القيام بما يلي:

(أ) وضع وتنفيذ خطط واستراتيجيات صحية على المستويات الوطني ودون الوطني والمحلي، وتعزيز الخدمات الصحية البيئية الرامية إلى اتقاء الأمراض واعتلال الصحة الناجمَين عن تردي الظروف البيئية في أماكن العيش والعمل وعن الظروف التي يعيش فيها الفقراء، والتخفيف من هذه الأمراض وهذا الاعتلال والتصدي لهما؛

[(أ مكررا) مواصلة العمل لبلوغ الهدف المحدد في جدول أعمال القرن ٢١ الرامي إلى تحقيق تحسن في المؤشرات الصحية بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٤٠ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٠؛]

(ب) اعتماد تدابير لمنع تلوث الهواء والمياه والتربة وتقليل مستويات الضوضاء، حسب الاقتضاء، وزيادة وضمان إمكانية الوصول إلى نظم مناسبة للرعاية الصحية الوقائية والعلاجية بغية التصدي للمشاكل الصحية ذات الصلة؛

(ب مكررا) ضمان إجراء بحوث كافية لتقييم سبب ومدى تأثر وتعرض النساء والأطفال، على وجه الخصوص، للتردي البيئي والأخطار البيئية، بما في ذلك إجراء بحوث وجمع بيانات، حسب الاقتضاء، عن فئات معينة من النساء والأطفال، وبخاصة النساء ذوات الدخل المنخفض والنساء المنتميات إلى السكان الأصليين وإلى الأقليات؛

(ج) تحسين أوضاع المأوى للتخفيف من الأخطار التي تلحق بالصحة والسلامة، ولا سيما الأخطار التي تتعرض لها النساء وكبار السن والأطفال والمعوقون، والمقترنة بالأنشطة المنزلية؛

(د) بناء القدرات على جميع المستويات للإدارة الفعالة للصحة البيئية؛

(د مكررا) وضع وتنفيذ برامج تكفل إتاحة إمكانية الحصول على نطاق كامل من خدمات الرعاية الصحية التي تقدم بأسعار معقولة [جيدة النوعية/الأساسية] للنساء [على مدى أعمارهن، بما فيها رعاية الصحة الإنجابية]؛

(د ثالثا) وضع معايير، عند الاقتضاء، للمستويات القصوى الآمنة المسموح بها للتعرض للضوضاء، وتعزيز مراقبة تقييم مستويات الضوضاء كجزء من برامج الصحة البيئية؛

(هـ) زيادة التوعية بأوجه الترابط القائمة بين البيئة والصحة، وتنمية المعارف والمواقف والممارسات اللازمة، داخل المجتمعات المحلية، لتحسين الصحة على المستويين الشخصي والمجتمعي، مع إيلاء اهتمام خاص للنظافة؛

[(هـ مكررا) تعزيز التخطيط والتصميم الجيد للمستوطنات البشرية، حسب الاقتضاء، سواء كان ذلك عند إقامة مستوطنات جديدة أو النهوض بمستواها أو إصلاحها، مع التركيز على الخصائص الجمالية وأيضا على الخواص التقنية والوظيفية السليمة والمستدامة بغية إثراء نوعية حياة الأفراد وتنويرها عموما؛]

(و) إنشاء عمليات لزيادة تبادل المعلومات والخبرات والمساعدة التقنية بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية وعبر القطاعات من أجل تحسين الصحة البيئية؛

[(و مكررا) ضمان أن تتوفر، من خلال نظام الرعاية الصحية الأولية، إمكانية حصول المتزوجين والأفراد، بشكل شامل، على الخدمات الوقائية المعقولة الثمن والمناسبة فيما يتصل بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، ومن بينها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز]؛

(ز) تعزيز تهيئة ظروف صحية وآمنة في أماكن العمل للرجال والنساء؛

٩٧ - لتحسين الأوضاع البيئية والتقليل من النفايات الصناعية والمنزلية وسائر أشكال الأخطار الصحية في المستوطنات البشرية، ينبغي للحكومات، على المستويات المناسبة وبالشراكة مع جميع أصحاب المصالح، القيام بما يلي:

(أ) وضع وتنفيذ [خطط التنمية المستدامة و] السياسات الوطنية والمحلية والبرامج المحددة الشاملة للقطاعات التي تتناول جميع الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١؛ وينبغي أن تكون هذه السياسات والبرامج ذات منحى عملي وأن تحدد لها أهداف ومواعيد زمنية واضحة؛

(ب) وضع القوانين والسياسات التي تحدد مستويات نوعية البيئة المحيطة المناسبة والتي تحدد الأهداف للتحسين البيئي ووسائل بلوغ هذه الأهداف بما يتلاءم مع الأولويات والأوضاع الوطنية ودون الوطنية؛

(ج) إعداد وتجهيز وبناء قدرة لرصد وتقييم الامتثال للأنظمة البيئية وفعالية الإنفاذ على جميع المستويات؛

[(د) وضع المقاييس والمعايير البيئية الرامية إلى تيسير اختيار وتطوير التكنولوجيات المناسبة واستخدامها المناسب؛]

[(د مكررا) القيام، حسب الاقتضاء، بتحديد الآثار المترتبة على السياسات والبرامج التي تضر بصحة البشر والبيئة ضررا كبيرا على نحو غير متناسب وتأثيرها على الفقراء والأقليات وفئات السكان الضعيفة الأخرى؛]

(هـ) توفير الحوافز والمثبطات التي تهدف إلى تعزيز استخدام عمليات وتكنولوجيات الإنتاج النظيف والاقتصاد في الطاقة والمياه التي يمكنها، في جملة أمور، زيادة الفرص الاقتصادية في مجال التكنولوجيا البيئية وتنظيف البيئة والمنتجات غير الضارة بالبيئة، ويمكنها تحسين قدرة المستوطنات البشرية على اجتذاب الاستثمارات الاقتصادية وتحسين قدرتها التنافسية على ذلك؛

(و) توفير مبادئ توجيهية يطبقها المنتجون لتقييم الآثار الصحية البيئية وتدريبهم على ذلك؛

[(ز) إجراء تقييمات بيئية استراتيجية وتقييمات للآثار البيئية للمشاريع الإنمائية التي قد تؤثر تأثيرا كبيرا على نوعية البيئة؛]

(ح) توفير آليات دعم للمشاورات والشراكات فيما بين أصحاب المصالح بغية إعداد وتنفيذ الخطط البيئية المحلية والخطة المحلية لجدول أعمال القرن ٢١ والبرامج المحددة الصحية البيئية الشاملة لعدة قطاعات؛

(ط) إرهاق الوعي بالقضايا البيئية، والقيام داخل المجتمعات المحلية بتطوير المعارف والمواقف والممارسات اللازمة لتنمية المستوطنات البشرية المستدامة؛

(ي) القيام، بالتعاون مع المجتمع الدولي، بتعزيز حماية البيئة الحية والسعي لإعادة حالة الأراضي والأجواء والمياه الملوثة الى المستويات المقبولة للمستوطنات البشرية المستدامة؛

[٩٨ - اعترافا بالحاجة الى اتباع نهج متكامل في توفير الخدمات والسياسات البيئية الضرورية للحياة البشرية، تقوم الحكومات على الأصعدة الملائمة وعلى أساس المشاركة مع أصحاب المصالح الآخرين بما يلي:

(أأ) إدراج المبادئ والاستراتيجيات التالية في وضع هذا النهج المتكامل: [المبدأ الوقائي] نهج النظام الايكولوجي، ومنع التلوث، والقدرة على التحمل، والأثر الايكولوجي؛

(أ) تعزيز الممارسات وأنماط الاستهلاك التي من شأنها حفظ وحماية المياه العذبة وموارد المياه المالحة والتربة السطحية ونوعية الهواء والتربة؛

(أ مكررا) كفالة توافر المياه النظيفة وإمكانية حصول جميع المستوطنات البشرية عليها بحلول سنة ٢٠٠٠ عن طريق أمور عدة منها اعتماد وتحسين التكنولوجيا ورسم وتنفيذ خطط حفظ وحماية البيئة على نحو يكفل إصلاح الشبكات المائية الملوثة ويعيد بناء مستجمعات المياه المتضررة.

(ب) إدارة العرض والطلب على المياه على نحو فعال يوفر الاحتياجات الأساسية لتنمية المستوطنات البشرية مع القيام في الوقت نفسه بإيلاء الاعتبار الواجب لقدرة النظم الايكولوجية الطبيعية على التحمل؛

(ب مكررا) التخلص من جميع مياه المجارير ومياه الفضلات والنفايات الصلبة على نحو يتفق مع المبادئ الوطنية أو الدولية لنوعية البيئة؛

(ج) التشجيع على حماية البيئة والصحة العامة عن طريق المعالجة السليمة والملائمة بيئيا للمرافق الصحية ومياه الفضلات والنفايات الصلبة والتخلص منها وإعادة تدويرها واستخدامها؛

(ج مكررا) بذل جهود ملموسة للحد من توليد النفايات ومنتجاتها عن طريق أمور عدة منها وضع أهداف وطنية ومحلية لتغليف النفايات؛

(د) وضع معايير ومنهجيات لتقييم الآثار البيئية والاحتياجات من الموارد على الصعيد المحلي طيلة الدورة العمرية للمنتجات وعمليات التجهيز؛

(د مكررا) وضع وتنفيذ آليات قانونية ومالية وإدارية لتحقيق الإدارة المتكاملة للنظام الايكولوجي؛

(هـ) وضع آليات تكفل شفافية إدارة وصون الهياكل الأساسية وفعاليتهما من حيث التكاليف وخضوعهما للمساءلة.]

[٩٨ مكررا - ومن أجل تهيئة بيئة صحية من شأنها أن تدعم باستمرار التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية لمنفعة الأجيال الحالية والمقبلة، ينبغي أن تقوم الحكومات، على الصعد المناسبة وبالشراكة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالأمر، بما يلي:

[(أ) تشجيع المحافظة على التنوع البيولوجي في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، بما في ذلك الغابات والمستوطنات المحلية وفصائل هذا التنوع والانتفاع به بصورة قابلة للاستدامة؛ على أن تكون حمايته مدرجة في خطط أنشطة التنمية المستدامة على الصعيد المحلي؛

[(ب) حماية الموارد الحرجية القائمة والتشجيع على زراعة الغابات حول المستوطنات البشرية وداخلها بغية تلبية الاحتياجات الأساسية ذات الصلة بالطاقة والتشييد والترفيه والأمن الغذائي؛

[(ج) خفض تدهور البيئة البحرية الناشئ عن الأنشطة البرية بما في ذلك النفايات ومواد الصرف البلدية والصناعية والزراعية، التي يكون لها أثر سلبي على معظم المجالات الانتاجية للبيئة البحرية؛

[(د) ضمان أن تتاح للأطفال امكانية الوصول الى عالمهم الطبيعي على أساس يومي عن طريق اللهو البريء في الأماكن العامة ووضع برامج تربوية تساعد الأطفال على استكشاف بيئاتهم المجتمعية، بما في ذلك نظمهم الإيكولوجية الطبيعية؛

[(هـ) ضمان أن تتاح لجميع أصحاب المصلحة الفرصة المناسبة للاشتراك الجماعي في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة على جميع الصعد.]

[٩٨ ثالثا - تشكل إدارة الموارد المائية في المستوطنات البشرية تحديا بارزا يحول دون التنمية المستدامة. فهي تجمع بين التحدي المتمثل في توفير مورد موثوق به لمياه الشرب المأمونة وتلبية مطالبات متنافسة من قِبل الصناعة والزراعة لتلبية جميع الاحتياجات الانسانية الأساسية، وهي مسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، دون التفريط في قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم في مجال المياه.

[ويقتضي هذا التحدي اتباع نهج متكامل إزاء إدارة الموارد المائية يراعي الروابط القائمة بين المياه والمرافق الصحية والصحة وبين الاقتصاد والبيئة، والمناطق الحضرية وشبه الحضرية، ويحقق الانسجام بين تخطيط استخدام الأراضي وسياسات الاسكان وسياسات قطاع المياه ويكفل اتباع نهج شامل ومتماسك إزاء وضع وانفاذ المعايير الواقعية. وسيكون من الضروري ايجاد التزام سياسي قوي وتعاون متعدد التخصصات والقطاعات، واشتراك نشط من قبل جميع أصحاب المصلحة من أجل الإدارة المتكاملة لموارد المياه. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للحكومات أن تقوم، على الصعد المناسبة وبالشراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما يلي:

[(أ) انتهاج سياسات لادارة الموارد المائية تقوم على إيلاء اعتبار أوسع نطاقا لاستدامة المستوطنات البشرية بصفة عامة (من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) بدلا عن إيلاء اعتبارات على الصعيد المعني وحده؛

[(ب) تعزيز الشراكات الجارية بين القطاعات العامة والخاصة وبين المؤسسات على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل تحسين الكفاءة في مجال توزيع الاستثمارات في مجالي المياه والمرافق الصحية وزيادة الكفاءة التنفيذية؛

[(ج) دعم الوكالات المناطة بها المسؤولية عن تطوير قدرتها على تقييم الطلب الفعلي للمجتمعات المحلية وادماج هذا الطلب في خدمات التخطيط والهياكل الأساسية البيئية؛

[(د) إجراء الاصلاحات المؤسسية والقانونية اللازمة لإزالة حالات التداخل والتكرار الحالية في مهام واختصاصات المؤسسات المتعددة القطاعات، وضمان التنسيق الفعال بين هذه المؤسسات فيما يتعلق بإنجاز الخدمات؛

[(هـ) وضع صكوك اقتصادية وتدابير تنظيمية لخفض فاقد المياه والتشجيع على اعادة تدوير واستخدام هذا الفاقد؛

[(و) تطبيق نظام الحيازات في المستوطنات الشعبية بغية تحقيق الحد الأدنى من الاعتراف القانوني اللازم لتوفير الخدمات الأساسية؛

[(ز) إزالة العقبات القانونية التي تحرم المرأة من الضمان المتمثل في الحيازة والائتمان اللذين يعتبران ضروريين للوصول الى الخدمات الأساسية؛

(ح) وضع الاعتبار اللازم للاحتياجات الخاصة بالمرأة لدى اتاحة الخيارات التكنولوجية لنوعية الخدمات الأساسية وامكانية الوصول اليها.]

[٩٩ - وفي اقتصاد متسم بالعولمة، تؤثر زيادة حدوث التلوث العابر للحدود والنقل عبر الحدود الوطنية والأقاليم للتكنولوجيات الخطرة بصورة خطيرة في الأوضاع البيئية للمستوطنات البشرية وسلامة المقيمين فيها. فينبغي للحكومات، إزاء ذلك القيام بإعداد المزيد من الآليات القانونية الإقليمية والعالمية لتنفيذ المبدأ ١٣ من إعلان ريو بشأن المسؤولية والتعويض على مستوى الدول والمستوى المدني: "المسؤولية والتعويض عن الآثار السلبية للأضرار البيئية التي تلحق بمناطق خارج ولايتها من جراء أنشطة تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها"؛ وفي هذا السياق ينبغي أن تسترشد الدول بالمبدأ ١٦ من إعلان ريو، الذي يشجع اتباع نهج يقضي، من حيث المبدأ، بأن يقوم المسؤول عن التلوث بتغطية تكاليف التلويث. وعلى المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والحكومات أن تسعى كذلك الى وضع ترتيبات وقائية مناسبة في حالات الخطر الواضح أو الحوادث البيئية الكبيرة التي تكون لها آثار عابرة للحدود.]

٩٩ مكررا - ومن أجل الحيلولة دون التلوث عبر الحدود والتقليل الى أدنى حد من الآثار التي يلحقها بالمستوطنات البشرية، ينبغي أن تتعاون الحكومات على وضع الآليات المناسبة لتقييم الأثر البيئي لما هو مقترح من المشاريع [المشاريع والأنشطة] التي من المرجح أن يكون لها أثر [أثر سلبي كبير/أثر خطير] على البيئة، بما في ذلك إعداد تقييم للتعليقات التي تبديها البلدان الأخرى التي يحتمل أن تتأثر. وعلى الحكومات أن تتعاون كذلك على وضع وتنفيذ آليات للإخطار المسبق وفي الوقت المناسب بالآثار السلبية المحتملة لتلك [المشاريع والأنشطة] ولتبادل المعلومات وإجراء المشاورات بشأنها والتخفيف من آثارها، مع مراعاة الاتفاقات والصكوك الدولية القائمة.

- - - - -